مخزونات الأسلحة في البحر
مستودعات الأسلحة العائمة في المحيط الهندي

لم يحدث هجوم للقراصنة ناجح على شواطئ الصومال منذ العام ٢٠١٢، ولكن الطلب على تدابير مكافحة القرصنة من قبل صناعة الشحن ما زال مرتفعاً. وفي الحقيقة، أنتج هذا الطلب زيادة في عدد شركات الأمن البحرية الخاصة المسجلة (PSCs) من ٥٦ في العام ٢٠١٠ إلى أكثرمن ٤٠٠ في العام ٢٠١٤. وفي العام ٢٠١٣، بلغت نسبة الحراس المسلحين من القطاع الخاص على متن السفن ٥٣–٤٠ ٪ تقريباً من عدد السفن التجارية التي تمر عبر المنطقة العالية الخطورة (HRA) في المحيط الهندي والتي يقدر عددها ب٦٥٩٢٢. (انظر الخريطة ٨,١).

ومن أهم التحديات الرئيسية التي تواجه شركات الأمن البحرية الخاصة والتي تقدم خدمات مكافحة القرصنة إلى السفن التجارية التي تمر عبر المناطق العالية الخطورة، هي نقل أسلحتها وذخيرتها بين الدول الساحلية التي تمنع أو تضع قيود على السفن التي تحمل على متنها الأسلحة. وللتغلب على ذلك، ظهرت مستودعات الأسلحة العائمة. ولا تتوفر معلومات كافية حول عدد المستودعات العائمة واستخدامها وعدد الأسلحة التي تختزنها والأمن المادي ذو الصلة وممارسات إدارة مخزونات الأسلحة على متنها. ويقدم هذا الفصل أنواع السفن المستخدمة كمستودعات أسلحة عائمة والخدمات التي تقدمها. كما يقدم لمحة عامة عن بعض الأساليب الحديثة والمحتملة لتنظيم المستودعات العائمة وضمان الممارسات الآمنة.

لا يوجد معايير دولية لأمن وتخزين المستودعات العائمة

معالجة انعدام الأمن البحري: حلول شركات الأمن البحرية الخاصة

نشرت المنظمة البحرية الدولية توصيات وإرشادات لضمان امتثال الحراس المسلحين من القطاع الخاص –فيما يتعلق بحمولة واستخدام الأسلحة والمعدات– إلى تشريعات وسياسات دولة علم السفينة والدول التي تخضع إليها المياه الإقليمية وكذلك الموانئ التي تدخل إليها السفينة. ومع ذلك، لا يوجد معايير مشتركة أو ممارسات متفق عليها من قبل دول الأعلام أو الدول الساحلية بخصوص حمولة أوتحميل أوتنزيل أو تخزين أسلحة شركات الأمن البحرية الخاصة. وفي مواجهة العقبات التنظيمية، بما فيها منع دخول الأسلحة أو التكلفة العالية للتصاريح والتخزين في المستودعات البرية التي تملكها الحكومة، تلجأ شركات الأمن البحرية الخاصة إلى استخدام المستودعات العائمة لملائمتها واقتصاديتها وأمانها.

الخريطة ٨,١ مستودعات الأسلحة العائمة والمنطقة العالية الخطورة، ٢٠١٤

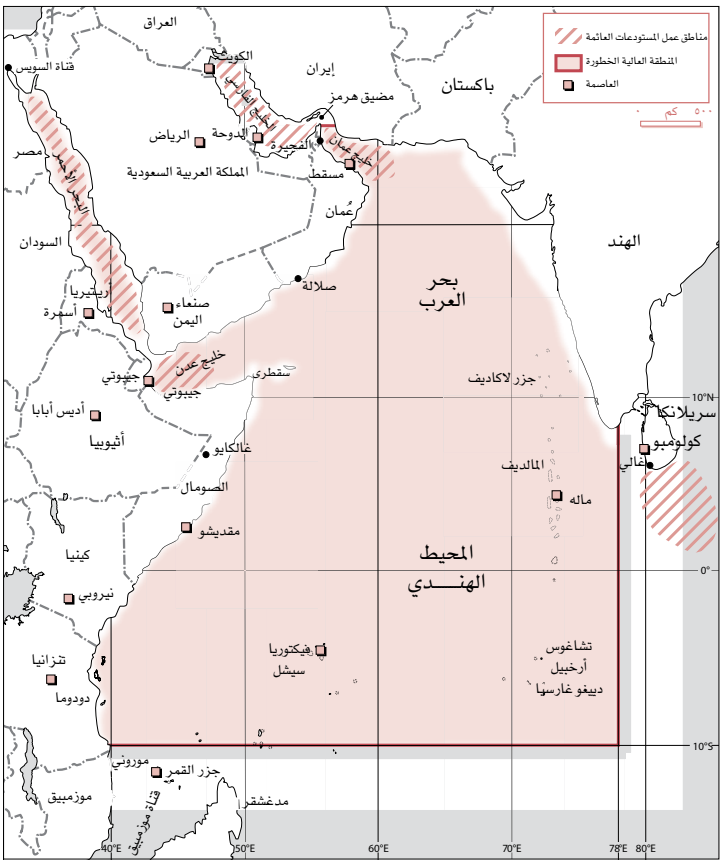

ما هي المستودعات العائمة

المستودع العائم هو سفينة تعمل في المياه الدولية وتقدم إلى شركات الأمن البحرية الخاصة خدماتها التي تتضمن تحميل وتنزيل موظفي شركات الأمن البحرية الخاصة وأسلحتها ومعداتها بين السفن التجارية أو الموانئ والمستودعات العائمة، كما تقدم خدمات التخزين، والصيانة، وتأجير الأسلحة، وتأمين الإقامة لفرق الحراسة المسلحة التابعة للقطاع الخاص. وتتفاوت القدرة التخزينية للمستودعات، ولكن بعض المستودعات العائمة قادرة على استيعاب ١٠٠٠ سلاح ناري وذخيرة.

وعمل ما يقارب ٣٠ مستودع عائم في العام ٢٠١٤، منها ٢٩ في المناطق العالية الخطورة في البحر الأحمر وفي خليج عمان، ومستودع واحد في سرلنكا. ولم يُعرف في العام ٢٠١٤ فيما إذا كانت الحكومات المتواجدة حول أو داخل المناطق العالية الخطورة تمتلك أو تشغِّل مستودعات أسلحة عائمة، ولكن الحكومة في سرلنكا رخصت مستودع إم في ماهانوارا الذي يعمل في مياهها الإقليمية وتراقبه عن قرب.

الأسلحة المتداولة في المناطق العالية الخطورة

نظراً لمحدودية الشفافية، تستمر التساؤلات حول الرقابة على تزويدات الأسلحة إلى شركات الأمن البحرية الخاصة العاملة في المناطق العالية الخطورة، وكذلك حول مجموع عدد الأسلحة المستخدمة والمخزنة في المستودعات العائمة في المنطقة. والمملكة المتحدة وهولندا هما الدولتان الوحيدتان اللتان تقدمان معلومات إلى العموم حول نقل الأسلحة الصغيرة إلى شركات الأمن البحرية الخاصة واستخدام مستودعات الأسلحة العائمة. ويُقدر العدد الإجمالي للأسلحة النارية لدى شركات الأمن البحرية الخاصة المتواجدة في المناطق العالية الخطورة بما بين ٧٠٠٠ و١٠٠٠٠ سلاح.

الأمن والأمان

ليس هناك معايير دولية لأمن وتخزين المستودعات العائمة، وتتفاوت الممارسات المتبعة إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، ونظراً لكون مستودعات الأسلحة العائمة العاملة في المناطق العالية الخطورة غير مصممة لتعمل كمستودعات عائمة، فقد تكون المساحات المخصصة فيها لتخزين الأسلحة والذخيرة والمعدات غير كافية. وعلاوة على ذلك، قد يسعى الداخلون الجدد إلى خفض العمليات الحالية من خلال خفض التكاليف على حساب أمن المستودعات.

وتشدد البيانات الحكومية الرسمية على أنه لم تُنقل أسلحة من الشركات الخاصة التي تقدم أمن بحري أو من مستودعات الأسلحة العائمة المرخصة، ولكن تكشف الأدلة القولية التي قدمتها شركات الأمن البحرية الخاصة التي تستخدم مستودعات الأسلحة العائمة عن حدوث بعض الممارسات التي انتهكت شروط وأحكام ترخيص وتصدير الأسلحة، كنقل أسلحة وذخائر من شركة أمن بحرية خاصة إلى أخرى.

تنظيم المستودعات العائمة

عُرضت مجموعة من النهج لتنظيم المستودعات العائمة، منها:

- تأسيس سلطة تنظيمية دولية لرقابة وتفتيش مستودعات الأسلحة العائمة
- توجيهات ومعايير وتوصيات المنظمة البحرية الدولية للمستودعات العائمة
- قوانين دول الأعلام للمستودعات العائمة المستندة إلى ممارسة سجل سانت كيتس ونيفيس
- تراخيص تصدرها السلطات الحكومية في الدول التي تصدر الأسلحة، تسمح باستخدام المستودعات من قبل شركات الأمن البحرية الخاصة
- المعيار الدولي المتعلق ب ISO/ PAS 28007 الذي يغطي عمليات شركات التأمين البحرية الخاصة ومؤهلات الحرس وتدريبهم ولكن لا يغطي مستودعات الأسلحة العائمة

وتدرس بعض المناطق الواقعة تحت خطر القرصنة والسرقة المسلحة نموذج HRA في خليج غينيا المحدد كموقع محتمل لمستودعات الأسلحة العائمة. ويشكل استخدام مستودعات الأسلحة العائمة عملاً تجارياً مربحاً يستجيب لاختلاف أو تضارب التدابير الإدارية والتشريعية المتعلقة بحمولة الحراس المسلحين داخل المياه الإقليمية والموانئ. وفي الوقت الراهن، يبدو أن حدوث كارثة سيكون الدافع الوحيد للمجتمع الدولي لتنظيم المستوعات العائمة.